

شادي كسحو | Shady Kassho*

مراجعة كتاب: شكل الحياة: أغامبين وإفلاس القواعد لجيان جياكومو فوسكو

Book Review:
*Form of Life: Agamben and the
Destitution of Rules*
by Gian Giacomo Fusco

عنوان الكتاب:	شكل الحياة: أغامبين وإفلاس القواعد.
عنوان الكتاب الأصلي:	<i>Form of Life: Agamben and the Destitution of Rules</i> .
المؤلف:	جيان جياكومو فوسكو.
الناشر:	إدنبرة: مطبعة جامعة إدنبرة.
سنة النشر:	2023.
عدد الصفحات:	232.

* باحث وأكاديمي متخصص في فلسفة جان بودريار وفلسفة ما بعد الإنسان، ومستشار تنفيذي لدى مجموعة "إن في" NV التابعة للأمم المتحدة.

Researcher and academic specializing in the philosophy of Jean Baudrillard and posthuman philosophy. Executive consultant for the NV Group affiliated with the United Nations.

shady_kass@hotmail.com

وعلى هذا الحدس الفلسفي الخالص، يبنى أغامبين تصوراته الفلسفية والقانونية، عبر إعادة صياغة جذرية للتقليد الأنطولوجي الذي يشكل جوهر البداهة التاريخية للفكر الفلسفي والقانوني الغربي.

إن أكثر ما يلفت الانتباه في تعامل أغامبين مع مسألة السياسة والقانون تحديداً هو النزق والعداء اللذان يجاهر بهما علناً ضد كل المعايير والإطلاقيات التي شكّلت الحياة في أشكال وقوالب محدّدة سلفاً: "في اللحظة التي يتشكّل فيها شكل من أشكال الحياة، تصبح جميع أشكال الحياة الفردية مُعدّمة وغير فعالة"⁽³⁾. وتمثّل محاولة الكاتب الإيطالي جيان فوسكو Gian Fusco، في قراءته وتشقيقه متن أغامبين السياسي والقانوني، استجابةً حقيقيةً لهذه الدعوة تحديداً، فينسج - انطلاقاً من اليقين الكامل بالأنطولوجيا الشكلية التي تمثّل جوهر فلسفته وعمقها - قراءةً مختلفةً تماماً للمسار النقدي والفوضوي الذي يسم كل أعمال هذا الفيلسوف ويطبّعها؛ إذ يؤكد فوسكو، منذ البداية، أننا لن نجد لدى أغامبين أيّ "خريطة طريق" أو أيّ برنامج سياسي بديل، بل إنّ كل ما سنجد في هذا المتن الذي تفوح منه رائحة نصوص مارتن هايدغر Martin Heidegger (1889-1976)، وميشيل فوكو Michel Foucault (1926-1984)، وحنة أرندت Hannah Arendt (1906-1975)، وكارل شميت Carl Schmitt (1888-1985)، ووالتر بنيامين Walter Benjamin (1892-1940)، بكل صخبها وعبقها، هو مزيج فلسفي من طراز رفيع يجمع في عمقه مفاهيم وتصورات وعلامات على طريق

"يوماً ما، ستلعب الإنسانية بالقانون تماماً كما يلعب الأطفال بالأشياء المهجورة؛ ليس من أجل إعادتها إلى استخدامها القانوني، بل لتحريرها من هذا الاستخدام إلى الأبد".

جورجيو أغامبين

شكل الحياة Form of Life⁽¹⁾، ببساطة شديدة، هو كلمة السرّ لفهم كل محاولات جورجيو أغامبين Giorgio Agamben الفلسفية؛ لتفكيك البنى والمرجعيات المركزية التي تقيد الوجود من حولنا، ولخلخلتها. لقد أصبح من العبث البحث عن معنى الوجود وحقيقته في "المساكن" و"البيوت" الفلسفية القديمة والمتهالكة، بل أكثر من ذلك، إنّ لدى أغامبين يقيناً مطلقاً بتصدّع كل الأسس التي قامت عليها أسطورة الحدائة الغربية وتآكلها. ولذا يحاول، عبر تحليلات فلسفية وجينالوجية عميقة، إثبات أن كل ما أنتجته الحدائة من قيم وفلسفات ومنجزات حضارية، لم يكن سوى محاولة مُمنهجة لتسييس الحياة، ومنح القانون والسلطة السياسية مطلق السيادة والنفوذ على أشكالها وتعيّنتها، ف"الحياة لا يمكن فصلها البتّة عن شكلها"⁽²⁾.

(1) يضع أغامبين في اقتراحه مفهوم "شكل الحياة" تصوراً أنطولوجياً جديداً، يميّز من خلاله بين نمطين وجوديين مختلفين تماماً؛ الأول: Form of Life شكل من أشكال الحياة، ويقصد به النمط الوجودي الذي يصدر عن اللقاء والاندماج بين الذات من جهة، والمصفوفات السياسية والاجتماعية والثقافية المحمّية والمُعترف بها من البنية المؤسسية للسلطة من جهة أخرى. والثاني: Form-of-Life شكل الحياة، وهو الشكل الوجودي الذي يدافع عنه أغامبين ضد الشكل الأول، ويعني به حرفياً الأفق الأنطولوجي المحايث والحر والنقي والفوضوي، الذي لا يمكن اشتقاقه من أي هياكل بيولوجية أو مبادئ اجتماعية أو توجيهات سياسية محدّدة على نحو مسبق. إن الشكل الأصلي للحياة، وفق هذا الفهم الأغامبيني الفريد، هو أنها محتملة وغير متشكّلة ومفتّرة إلى مفاهيم الضرورة والحتمية والإلزامية، ومفتوحة دائماً على إمكانية التفرّد والاختلاف والشذوذ والخروج على جميع التعيّنات والتمثيلات القبلية.

(3) Giorgio Agamben, *The Use of Bodies*, A. Kostko (trans.) (Stanford: Stanford University Press, 2016), p. 277.

(2) Giorgio Agamben, *Means without End: Notes on Politics*, V. Binetti & C. Casarino (trans.) (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000), p. 3.

نفسه، محاولة مستمرة من أجل "أسر الحياة في القانون"⁽⁵⁾؛ فتفقد الذات في هذا الوضع الوجودي الحرج كل قدرة على الدخول في علاقة متكافئة مع الجهاز السلطوي الذي يتحكم في مسارات مجيئها إلى العالم تحكماً كاملاً. وتمثل الحياة في شكلها العاري الثغرة الوجودية التي تمنح القانون صلاحية كاملة لرسم شكل الحياة ونحته وصقله. وفي الوقت نفسه، هي المساحة القانونية التي من خلالها تُخضع الذات لجميع أشكال الهيمنة والقوى الخارجية، من خلال تبيدٍ وتعطيلٍ لقدرتها على التفرد والاختلاف والشذوذ والخروج على مفاهيم الهوية والتمثل الثابتة والمحددة مسبقاً. لقد أصبحت الذات، وفق هذا المفهوم الفلسفي المعقد الذي أتتجه الأنطولوجيا ذاتها، موضوعاً للإسناد السياسي والقانوني، ومجالاً مفتوحاً ومسطحاً عارياً لاستقبال الممارسات القانونية والسلطوية والمعيارية وامتصاصها من دون أي رفضٍ أو مقاومة.

يلحق المؤلف بإمعان شديد الغليانات والفورانات التي تحرك وتغذي سحق أغامبين وغضبه من الصفقات والمزايدات التي تضربها الفلسفة مع المؤسسة السياسية والقانونية، بحيث تحاول هذه القوة المزدوجة تنظيم التفردات وترتيبها داخل هويات وهياكل محددة ونهائية؛ ومن ثم الإلغاء والإعدام لأي إمكانية لوجود شكل حياة حرّ ومتفرد. وإن ما يثير نفور أغامبين فعلاً هو أن الفلسفة، بما هي جهاز المقاومة الوحيد الذي بحوزتنا، لم تتمكن في كل لحظة من لحظاتها الثورية من التمرد على تعريف أرسطو البدائي للإنسان بأنه "حيوان سياسي".

(5) Giorgio Agamben, *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*, Heller-Roazen (trans.) (Stanford: Stanford University Press, 1998), p. 26.

الفلسفة التي لن تكون مهمتها من الآن فصاعداً سوى نقبٍ للحُجب والأشكال الصلبة والثابتة التي حوّلت العالم إلى معتقل كبير تحت اسم القانون، وكشفٍ لتلك الحُجب وهتكها.

يجعلنا المؤلف أمام صعوبة مهمة أغامبين وتعقدها في مواجهة القانون وتشقيقه، بحيث يوجه أغامبين قبل كل شيء نقداً لاذعاً إلى عمق التصورات الأنطولوجية التي سلّمت عبر ثنائياتها المقدسة مفاتيح السلطة والسيادة الكاملة للقانون على الوجود نفسه. إن بنية العقل الفلسفي القائمة على التصنيف الثنائي للوجود: شكل/ جوهر؛ إمكانية/ فعل، هي المسؤول الأول والأخير عن المأزق الوجودي للذات التي لم تُعد قادرة على تحقيق وجودها إلا من خلال آلية الإقصاء/ الشمول. وإن ما يسميه أغامبين "الحياة المجردة" Bare Life⁽⁴⁾ هو الشكل الذي في داخله الذات تُختزل إلى شرطها البيولوجي والاجتماعي والثقافي، لتصبح بذلك مجرد ترسٍ داخل آلة القانون الفتاكة. إنها بلغة أغامبين

(4) الحياة المجردة أو العارية Bare Life هي الأساس الوجودي الذي تستخلصه البنية المؤسساتية للسلطة من أجل إقامة لأشكال الحياة السائدة وتوطينها وتطبيعها ضمن هويات مضبوطة ومنظمة بصفة نهائية. ومن الخطأ فهم الحياة المجردة بوصفها معطى طبيعياً، بل إن الانتماء والخضوع والالتزام بالقوانين السيادية التي تستند إلى مفاهيم الواجب والضرورة، وتستبعد كل من يحاول المساس بمبادئها وقوانينها وتجريمه، هو ما يفسح المجال لظهور الحياة العارية التي تعتبر من أكثر مفاهيم أغامبين تشعباً وتعقيداً. ويمكن الإشارة، في هذا السياق، إلى اقتراحات معهد سكوتلاندر يارد Scotland Yard ومعهد إدارة أبحاث السياسة العامة في بريطانيا 2008، بشأن إمكانية كتابة الحمض النووي للأطفال ما دون سن الخامسة، وإدراج صفاتهم البيولوجية والوراثية في قاعدة بيانات تضبط العلامات السلوكية التي قد تشير إلى احتمالات قيامهم بنشاط إجرامي في المستقبل وتراقب تلك العلامات. تتجسد هنا الحياة العارية بوصفها مصفوفة بيانية تعمل كآلة أنثروبولوجية لاختزال الأفراد في تكوينهم البيولوجي، مع التجاهل التام لظروف الحياة وجزئياتها المتنوعة.

فلا بدّ، إذًا، من وجود لحظة سياسية في كل تصوّر أنطولوجي: "الجهاز الأنطولوجي، الذي يعبر عن الوجود ويحرّكه، يتوافق مع الآلة البيوسياسية، التي تعبّر عن الحياة وتسيّسها"⁽⁶⁾. في الأنطولوجيا التقليدية آليات استبعاد وإقصاء ونبذ للذات، بقدر ما توجد في المؤسسة القانونية نفسها. ومن هنا، يبدأ المؤلّف في تحليل حالة الاستثناء *The State of Exception*⁽⁷⁾ التي تشكّل عصب فلسفة أغامبين القانونية من جهة، ومكمن نفوره من الحداثة الغربية وعدائه لها من جهة أخرى؛ تلك الحالة التي تتداخل في طبقاتها والغامضة والضبابية، مفاهيم القوة والسيادة والعنف والتعسف، بحيث يكفّ القانون عن ممارسة نفسه بوصفه جسمًا قضائيًا أو تشريعيًا، ليبدأ عمله بوصفه آلة نبذ وإقصاء واستبعاد وقتل للحياة نفسها.

إن الاستثناء، كما يفهمه أغامبين، هو فراغ القانون من كل شيء إلا من قوته وعنفه المرتبط بصاحب السلطة والسيادة. تلك فكرة من أكثر أفكاره

التقدمي والتحرري الزائف: "يمكن تعريف الشمولية الحديثة بأنها إقامة حرب أهلية قانونية، عن طريق حالة الاستثناء التي تسمح بالتصفية الجسدية؛ لا تصفية السياسيين فحسب، بل أيضًا تصفية فئات كاملة من المواطنين الذين لا يمكن دمجهم لسبب ما في النظام السياسي"⁽⁹⁾.

لقد تحوّل القانون في علاقته بالسلطة السياسية، بحسب أغامبين، إلى طيّة سيادية ضخمة، يشكّل

المثال الذي يسوقه أغامبين عن الأمر العسكري الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة الأميركية جورج بوش الابن، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، وهو أمرٌ أجاز "الاحتجاز إلى أجل غير مسمى" والمحاكمة أمام "اللجان العسكرية" لغير المواطنين الذين يشتبه في ضلوعهم في أنشطة إرهابية. وقد كانت هذه الإجراءات في ضوء أحداث 11 سبتمبر 2001.

(6) Agamben, *The Use of Bodies*, p. 205.

(7) أو حالة الطوارئ *The State of Emergency*. يحدد أغامبين هذه الحالة، التي لم تتخذ إلى الآن أي وضع نظيري أو قانوني في القانون العام، بأنها الحد الذي تتداخل فيه السياسة والقانون، ذلك أن تفعيل حالة الاستثناء بناءً على ضرورة سياسية، كما حدث في حالات الحرب الأهلية أو المقاومة أو الثورة، يستوجب فهمًا سياسيًا وليس قانونيًا أو دستوريًا، ومن ثم يتجسد داخل هذه الحالة موقف متناقض بوضوح، يتمثل في كون الاستثناء وضعية قانونية لا يمكن فهمها على أساس قانوني، أو هي الشكل القانوني لما لا يمكن أن يكون له شكل قانوني. وربما يكون أفضل مثال لتوضيح حالة الاستثناء هو المثال الذي يسوقه أغامبين عن الأمر العسكري الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة الأميركية جورج بوش الابن، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، وهو أمرٌ أجاز "الاحتجاز إلى أجل غير مسمى" والمحاكمة أمام "اللجان العسكرية" لغير المواطنين الذين يشتبه في ضلوعهم في أنشطة إرهابية. وقد كانت هذه الإجراءات في ضوء أحداث 11 سبتمبر 2001.

(8) Giorgio Agamben, *The State of Emergency as a Paradigm of Government: Is the "State of Exception" Now the Rule?* Kevin Attell (trans.) (Chicago: University of Chicago Press, 2020), p. 25.

(9) Ibid.

سيوران Emil Cioran (1911-1995)، ومارسيل بروسست Marcel Proust (1871-1922)، وفرانس كافكا Franz Kafka (1883-1924)، ونيك لاند Nick Land (1962-)، والكونت لوتريامون Comte de Lautréamont (1846-1870)، وجيل دولوز Gilles Deleuze (1925-1995)، وأغامبين، وكل فلاسفة التجاوز والتفكيك؛ لأنهم "يفتحون الجرح" ويكشفون عن أولئك الملعون والمقصيين في العوالم النوميالية البعيدة. يشق المستباح ذاته ويركب مكناته ورغباته على نحو هامشي ومعزول، ويقتنع بشكل وجوده، ويدافع عنه، ويسميه بكل الأسماء والصفات الإقصائية: أنا لست منكم، أنا اللاجئ، والسجين السياسي، والفصامي، والزنجي، والأحمق، والإرهابي، والبربري، والغريب، والمسلم، أنا الملعون والمنبوذ والمهدور والمستبعد من "حديقة الحدائث" الأوروبية المُسوّرة جيداً.

يؤكد المؤلف أن فرادة تحليلات أغامبين القانونية وغرابتها تكمن في محاولته المستمرة خلق صدوع وشقوق بين الوجود في شكله النقي والفوضوي من ناحية، وأي محاولة لتنظيمه وإخضاعه واعتقاله تحت اسم سلطة ما من ناحية أخرى. إن ما يريده أغامبين، تحديداً، هو استنبات أشكال وممارسات قانونية جديدة ومختلفة جذرياً، تخلّص القانون من صيغة الأمر والاستعلاء والتفوق، وتعيد صياغته ليصبح مجرد "كلمة لا تُلزم، ولا تأمر بشيء، ولا تنهى عن أمرٍ، ولكنها تقول نفسها فقط" (12). وإن رغبة أغامبين في تعطيل القانون وإفكاره وإفراغه من حملاته المقدسة هي، في الوقت ذاته، تعبير عن رغبته الملحة في نزع الهالة

الدستور بعدها الداخلي، في حين تمثل السياسة ومفاهيمها وأحكامها بعدها الخارجي. وتعبّر هذه الطيّة التي تجمع بين طرفيها كل أشكال الحياة الممكنة عن القوة السيادية للقانون، ف"السيادة لا تقرر ما هو مشروع وما هو غير مشروع، بل تقرر الإدراج الأصلي للأحياء في نطاق القانون" (10). إن الإرباك الفينومينولوجي الذي يترتب على هذه الوضعية الضبابية؛ من الانحراف والتداخل والتماهي بين المجال السياسي والمجال القانوني، يبلغ أوجه في الشخصية المفهومية الأشهر لدى أغامبين، وهي الإنسان المستباح Homo Sacer. ماذا يكون الإنسان المستباح سوى التجسيد الحقيقي لكل أشكال الاستباحة والنبد والإقصاء التي يفرضها القانون بمعناه السياسي على الذات؟ الإنسان المستباح أو المنبوذ أو الحرام، هو تعبير مباشر عن فائض قوة القانون من جهة، وفائض القوة السياسية القادرة على اختراق الحياة تحت "مظلة القانون" من جهة أخرى: "بمجرد إعادة الإنسان إلى مكانه الصحيح خارج قانون العقوبات وخارج التضحية، يمثل المستباح الشكل الأصلي للحياة في بعدها السيادي، ويحافظ على ذكرى الاستبعاد الأصلي الذي من خلاله تشكّل البعد السياسي أول مرة" (11). لن يكون المستباح في معناه الفلسفي العميق مجرد كائن خارج عن القانون، بل سيكون كائناً ما بعد قانوني، وما فوق قانوني؛ مجرد شبح نصف أنطولوجي منفي خارج أسوار العقلية التنويرية والحدائثية المترمة والمتعصبة لأصلها الكانطي. نحن منجذبون إلى ماركيز دي ساد Marquis de Sade (1740-1814)، وفريدريش فيلهيلم نيتشه Friedrich Nietzsche (1844-1900)، وإميل

(12) Giorgio Agamben, *State of Exception*, Kevin Attell (trans.) (Chicago: Chicago University Press, 2005), p. 88.

(10) Agamben, *Homo Sacer*, p. 26.

(11) Ibid., p. 83.

الأسطورية عن الحضارة الغربية وإسقاط تعاليتها الزائف. يقول المؤلف وهو يطالع هذا التوجه الثوري لدى أغامبين: "بالنسبة إلى العقل الغربي، إن صعوبة تصور قانون بلا عنف، وكلمة موثوقة لا تأمر، متجذرة في الأشكال القانونية النموذجية ذاتها، والسرديات التأسيسية ذات الصلة التي شكّلت خياله السياسي والقانوني" (ص 110). عند هذه المسألة تحديداً، ينفصل تحليل أغامبين القانوني ويفكّ ارتباطه بمن سبقه في التعامل مع تعقيدات العلاقة بين السياسة والقانون. لن نجد لديه أي تفاؤل ساذج بدستور مدني قائم على القوة والحرية والقانون على طريقة كانط، ولن نجد لديه أي نبرة حنين إلى التقليد السياسي المفقود للسلطة على طريقة شميت، ولا أي محاولة للظهور بمظهر فيلسوف الدولة الذي يسعى لتلميع صورة القانون بمعناه الغربي الديمقراطي وصدقها على طريقة يورغن هابرماس، بل إن ما يتوق إليه أغامبين هو نزع الأوشحة والأفئدة المقدسة التي تخفي ماهية القوانين والافتراضات المتعالية التي تلفّه وتحيط به. ثمة ما يشي بثورة أغامبينية عارمة في فلسفة القانون، تستهدف عمق التصورات والمفاهيم القانونية السائدة، وتحاول فتح الممارسة القانونية ذاتها على أفق فلسفي تحرّري، غير قسري، وغير مُلزم، وغير مرتبط بالمثل العليا والكلمات الكبرى الزائفة. إن ما يقترحه أغامبين تحديداً هو فهمٌ فريد وخاص للخطاب القانوني، حيث تصبح الأشكال الدستورية متحرّرة من ألتها القمعية، ومطهّرة من معاني العنف والإكراه والسيادة، وكل تلك المنظومات السلطوية التي شوّهت القانون وأبعدته عن مهمته الأصلية القائمة على تمثيل الحياة ومحاكاة صيرورتها الهادئة.

مساحات وشساعات فلسفية مفتوحة على كينونة شكلية لا تعبر إلا عن نفسها؛ عن الوجود وقد تحوّل إلى مرايا زلقة لا تعكس سوى السطوح والأشكال والتبدّيات النقية. وتتبنّى الأنطولوجيا في معناها الشكلي الخالص كل الأشكال الوجودية التي لا يمكن إنتاجها أو اشتقاقها بطريقة قانونية وحتمية. يتعلّق الأمر بالقلب الجذري لنظام الوجود برمته، ورؤية كل شيء من خلال منصّة شكلية محضة تطيح كل التعيينات، والافتراضات، والهيكل الصلبة واليقينية: "ليس الممكن هو الذي يتطلب الوجود، بل الوجود هو الذي يتطلب إمكانية خاصة به. إن الأشياء المتفرّدة في واقعها الوجودي هي نماذج للوجود تطالب بإمكانية وجودها، ببساطة، كأنماط"⁽¹³⁾. فبدلاً من نزعة وجودية مصابة بالأرسطية والأفلاطونية المزمّنة، وبدلاً من التصور الحدائثي القائم على اشتقاق الوجود وجلبه من مفاهيم غريبة، مثل الواجب والالتزام والضرورة، واختزاله في نزعة وظيفية جافة ومستهلكة، يقترح أغامبين ما يسميه "الأنطولوجيا الشكلية" Modal Ontology، لخلق نمط وجودي متحرر تصبح الذات عبره على اتصال تامّ ومباشر بشكل الحياة التي خلعت عن نفسها كل الدلالات والقيود الفلسفية والأيدولوجية والسياسية والقانونية؛ ضد الوجود في حالة الإنسان المستباح Homo Sacer، وضد كل المعتقلات والمعسكرات والسجون التي احتجزت الحياة وأبعدتها عن شكلها الأصلي، وضد كل الرموز الحضارية والتدوينات الاستبدادية، وضد كل العمارات الأنطولوجية التي فرضت على الذات المهزومة والمتهمّة، وما زالت تفرض عليها، أشكالا مختلفة من النبذ والإقصاء والعزل. يمارس أغامبين نوعاً من التفكير

يذهب المؤلف، وفق هذا الفهم الأغامبيني الجديد والمختلف كلياً بشأن مسألة القانون، إلى

(13) Ibid., p. 185.

كان المرء أسقفًا"⁽¹⁵⁾. كونوا أجسادكم. على غرار هذه الصرخة الدولوزية يصرخ أغامبين: كونوا أشكال حياتكم. إنَّ الوجود "لا يوجد لينسجم مع الأنساق، ولكنه يتشكّل في كونه تعديلاً، فالوجود ليس أكثر من إمكانية تعديله"⁽¹⁶⁾. ومثلما لا يخفي قناع بولسينيلا Pulcinella's Mask⁽¹⁷⁾ ولا يعكس أي شيء سوى صورته وتحولاته وأشكاله الهجينة ولا تعيّنُه الجنسي وفوضاه الغامضة، لا تعتمد الأنطولوجيا الشكلية، ولا تتبنّى أيضًا، أي سبب منطقي أو مبدأ أخلاقي أو جوهر متعالٍ يسبق الوجود ويحدده ويستخدمه؛ الوجود وقد تحرر من كل الصور التي نريد خلعها عليه، الوجود في حالته الصفيرية المطلقة. هنا حيث لم يعد للوجود من داع سوى أن يفتح ويتفتح كـ "زهرة" هابديغر، ولم يعد في مكانه سوى أن "يستخدم نفسه، ويشكّل ذاته ويعبّر عنها"⁽¹⁸⁾.

إن وجود الذات داخل هذا الأفق الأنطولوجي الشكلي، بالنسبة إلى أغامبين وفوسكو، هو تعبير مباشر عن شكل الحياة الذي وضع أغامبين كل فلسفته الوجودية والقانونية واللغوية واللاهوتية من أجل تخليصه وتحريره من الهياكل والتصورات والافتراضات المتعالية. وعلى النقيض من القراءة السطحية التي لا ترى في دعوته إلى تحرير الحياة سوى دعوة إلى الفوضى والعبث، يطلعنا المؤلف

(15) Giorgio Agamben, *Opus Dei: An Archaeology of Duty*, Adam Kotsko (trans.) (Stanford: Stanford University Press, 2013), p. 72.

(16) Agamben, *The Use of Bodies*, p. 170.

(17) "قناع بولسينيلا": تعبير يُستخدم في الثقافة الإيطالية للإشارة إلى سرّ معروف للجميع، أي سرّ مكشوف أو غير محفوظ جيدًا. ويعود أصل هذا المصطلح إلى شخصية "بولسينيلا" في مسرح الكوميديا ديلا رتي الإيطالي، وهي شخصية معروفة بسلوكها المضحك والمراوغ، وغالبًا ما كانت تعتبر عن أمور يعرفها الجميع رغم أنها تُقدّم كما لو كانت سرًا.

(18) Ibid., p. 165.

الشكلي لاسترداد العالم بعد أن اعتُقل و"صُفّي" في سجون فلسفية وقانونية معدّنة ومغرقة في القدم. ثم إنه "يسلخ"، عبر شكلية الأنطولوجية، كل الجلود والسماكات الزائفة عن "بدن العالم"؛ فيغدو الشكل تقنية لكشف كل الحُجب والقشور والهالات المقدسة التي خلعتها القانون والدين والسياسة والفلسفة، وحتى الفن أيضًا، على معنى الحياة وحقيقته الأصلية النقية.

من أجل فهم مفهوم الأنطولوجيا الشكلية وتشقيقه، يخوض المؤلف في تحليلات وتنقيدات شاقّة ومطوّلة تدور في جوهرها حول المقارنة الدقيقة بين أنطولوجيا الجواهر بمعناها الأرسطي، والأنطولوجيا الشكلية بمعناها الأغامبيني. لقد بات من الضروري، بالنسبة إلى أغامبين، "أن نستبدل أنطولوجيا الجواهر بأنطولوجيا الكيف. لم تُعد المشكلة الحاسمة هي 'ما' أنا، بل 'كيف' ما أنا عليه"⁽¹⁴⁾. ومن أجل تجاوز التباين الأنطولوجي الذي سيطر على التصور الغربي للوجود، يخترع نمطًا وجوديًا شكليًا لا يستلزم المرور من الإمكانية إلى الفعل، بل يحدث على أرضية تكون فيها الإمكانية والفعل، والشكل والجوهر، متأصلة ومتداخلة ومتماهية فيما بينها على نحو تام ومطلق يتيح لشكل الحياة أن يشكّل نفسه وفق تدفقات وتميريات وانسيابات وإسرافات فوضوية بحثة. إن النزعة الوظيفية التي أفرزتها أنطولوجيا الجواهر هي القانون الذي "يجعل الفرد يتصرف بطريقة متسقة؛ كعاهرة إذا كانت عاهرة، وكوغد إذا كان وغدًا، ولكن أيضًا كقنصل إذا كان قنصلًا وكأسقف إذا

(14) Giorgio Agamben & Stephanie Wakefield, "What is a Destituent Power?" *Sage Journals*, vol. 32, no. 1 (2014), accessed on 25/7/2024, at: <https://doi.org/10.1068/d3201tra>

الأغامبيني على أساس الذاتي والشخصي، بل تفكر في حدث الوجود نفسه بما هو حدث فوضوي ونزق ومتحرر من تعهد السجون الأنطولوجية القمعية. ولا تفكر بطريقة حضارية وتقدمية، بل تجد تحققها المطلق في الحالة البرية والبربرية التي تستهدف "قلاع الحضارة" الزائفة وحصونها، تلك القلاع التي شوّهت الحياة وحجبتها عن معناها الأصلي. وعلى النقيض من وثوقية المفاهيم الفلسفية الكلاسيكية ومعقوليتها وبراعماتيتها التي تعرّف الفوضى بأنها ما يقف في وجه فرض القانون (كانط)، نلمح في أنطولوجيا أغامبين الشكلية بروفاً وإلماعات سبينوزية ودولوزية تحررية وأصيلة، ف"المحاثة الخالصة حياة، وليست أي شيء آخر"⁽²⁰⁾. وعلى غرار هذا المطلب الأنطولوجي الراديكالي، ينادي أغامبين بشكل الحياة Form-of-Life، تحديداً، والشكل والاسم.

لا بدّ، إذًا، من تحرير فوضى الوجود وإعادة خلق شكل الحياة واختراعه. إن الغاية الأساسية لأنطولوجيا أغامبين الشكلية تتجسد في محاولة إعادة صياغة جذرية للانشقاق الأنطولوجي الكلاسيكي بين الجوهر والشكل، والإمكان والفعل. يمتد هذا الفهم الأنطولوجي الفريد إلى المؤسسة القانونية ذاتها، بحيث تصبح الفوضى هي "ما يجب على الحكومة أن تفترضه وتقرّحه باعتباره الأصل الذي تُشتق منه، وفي الوقت نفسه، باعتباره الوجهة التي تتجه نحوها"⁽²¹⁾. يترتب على هذه الرؤية الفلسفية للقانون

(20) Gilles Deleuze, *Pure Immanence Essays on a Life*, Anne Boyman (trans.) (New York: Zone Books, 2001), p. 27.

(21) Giorgio Agamben, *The Kingdom and the Glory: For a Theological Genealogy of Economy and Government* (Stanford: Stanford University Press, 2011), p. 64.

على زاوية نظر جديدة يعيد من خلالها تعريف الفوضى كمجال محاثة مفتوح على الوجود في شكلية الأصلية. ما من شيء حتمي أو جوهري أو مطلق أو ثابت داخل الأفق الفوضوي الذي يفتتحه أغامبين، وما من مكان لأيّ كيان مقدس أو نظام متعال على الوجود. هنا حيث تنهار كل الأبنية والصروح التي شيّدها أنطولوجيا الجوهر، ويصبح الوجود برمته بمنزلة صور وأشكال وحالات واحتمالات وإمكانات تتساوى جميعها في كمية التعيين والتحقق: "لا يمكن أن تكون الفوضى البتة في موقع المبدأ"⁽¹⁹⁾. الفوضى، في معناها الأغامبيني العميق، هي تلك الحالة "الكاوسية" التي يتأرجح فيها الوجود بين التحقق واللاتحقق، أو بين التعيين واللاتعيين، ضمن مساحات شكلية بحتة تحاول عبر عشوائيتها وشططها وفوضويتها المطلقة، تعطيل كل المبادئ الفلسفية والقانونية المعنّدة وإغائها من سلطتها الزائفة التي شملت كل شيء من دون استثناء.

البحث عن وجود بلا بوصلة؛ الإقامة في محاثة مطلقة؛ الغرق والاستغراق الفينومينولوجي في الكاوس الشاسع، بلا هوية ولا تعين ولا أي ضرورة تفترضها حيويتنا ومدخراتنا البيولوجية والاجتماعية والثقافية. هي ذي دروس أغامبين في فلسفة الحياة. ففي هذه المنطقة الفوضوية والمحاثة على نحو مطلق، لا وجود لأيّ تفردات؛ لأنه ليس ثمة ذاتية أصلاً، ولا وجود لأيّ صفات أو أسماء؛ لأنه ليس ثمة جوهر أصلاً، ولا وجود لأيّ اختلاف؛ لأنه ليس ثمة هوية أصلاً، وأخيراً لا وجود لأيّ سلطة أو سيادة؛ لأنه ليس ثمة قانون أصلاً. لا تفكر الأنطولوجيا الشكلية وفق التصور

(19) Ibid., p. 276.

بل سيجده أخيراً في بعض التجمعات الرهبانية الصغيرة، والتعاليم اليهودية، والقوانين الرومانية القديمة، إلا أن تحققه الكامل والمطلق لم يكن سوى في المجتمعات البدائية والوحشية في شكلها العشائري والقبائلي؛ إذ إن نص القانون الوحيد الذي يؤمن به الجميع - وفقاً للدراسات الاستقصائية التي قام بها الأنثروبولوجي بيير كلاستر Pierre Clastres (1934-1977) - هو أنه "لن يكون لدى أحد أي رغبة في السلطة، ولا أي رغبة في الخضوع"⁽²⁴⁾.

وما دام الوجود قد كان محكوماً بقوى وقوانين ثابتة ومتعالية، فسيكون ثمة زمرة خاصة تسعى لابتكار حيل، وخلق مسارات للهروب والاختراق والتجاوز. يقول أغامبين: "لقد بدت الفوضى دائماً بالنسبة إليّ أكثر إثارة للاهتمام من الديمقراطية"⁽²⁵⁾. ومن خلال هذا التصريح النادر والمباشر، يحاول المؤلف أن يضع فلسفة أغامبين السياسية والقانونية ضمن سياق واضح ومحدد. ولكنه يصرّ على أنه لا توجد استراتيجيات أو سياسات بديلة بالمعنى الحرفي للكلمة لدى أغامبين، بل إن كل ما لديه عبارة عن تكتيكات وتقنيات ونظارات جينالوجية تمنح الذات القدرة على إيجاد طوق النجاة في عالم بات كل ما فيه محكوماً ومقونناً ومقولباً على نحو يدعو إلى

ما يسميه أغامبين "الاستخدام المشترك للقانون" بما هو شكل من أشكال المقاومة والرفض لآلية الاستيلاء والملكية التي تمارسها الذات القانونية السلطوية. يبرز هنا مفهوم الاستخدام بوصفه ميكانيزماً جديداً، يمنح القانون إهاباً تحريراً يُعيدُه إلى شرطه الأصلي القائم على الاستخدام العام والمداورة والمدولة على أرضية محايدة؛ فليس ثمة امتيازات ولا ذاتيات ولا أي تحديدات مسبقة على الإطلاق. الاستخدام، كما يعبر عنه أغامبين، هو "طوبولوجيا فريدة، بحيث لا تقف الذات فوق الفعل، ولكنها في حد ذاتها مكان حدوثه"⁽²²⁾. وبقدر ما يحرّر مفهوم الاستخدام القانون من أي سلطة أو تفوق أو مبدأ توجيهي، يحرّر استخدام الحياة البعد الوجودي الإنساني من أي هوية أو تعين أو هيئة ثابتة ومقنّنة. تنكسر عند هذه العتبة القانونية كل التمفصلات الميتافيزيقية بين الذات والموضوع، وتصبح الفوضى الخالصة هي الشكل المترقي للوجود. يقول المؤلف: "أن نكون في علاقة استخدام مع أشكال حياتنا يعني أن نشكّل أنفسنا من خلال الأشكال، وليس أن نتشكّل من خلال الشكل" (ص 190). ويقلب المؤلف مع أغامبين كل تاريخ الفكر والفلسفة بحثاً عن أفق تحرري يُخرج فيه القانون من شكله الأدائي إلى شكله الاستخدامي⁽²³⁾، ولكنه لن يجده في كتب الفلاسفة والمفكرين ورجال القانون وتشريعاتهم،

(24) على الرغم من الغنى والعمق في المتن الأغامبيني الزاخر بالمفاهيم الفلسفية والسياسية والقانونية، وعلى الرغم من محاولاته الفذة لكشف التصور العام للحدائث الغربية ومنجزاتها الحضارية وفضحه، فإن إصراره على العودة الدائمة إلى أمثلة ونماذج أنثروبولوجية ودينية محدودة أثار لديّ كثيراً من التساؤلات الفلسفية حول هذه المرجعية التي أقل ما يقال فيها إنها ذات طابع رجعي وقهقري، وغير منسجم مع تطلعات التوجّه الفلسفي المعاصر في حقل السياسة والقانون.

(25) Giorgio Agamben, *Creation and Anarchy: The Work of Art and the Religion of Capitalism*, Adam Kotsko (trans.) (Stanford: Stanford University Press, 2019), p. 48.

(22) Agamben & Wakefield, "What is a Destituent Power?" p. 68.

(23) ما يعنيه أغامبين بمفهوم الاستخدام هو التنازل الكامل عن العيش وفقاً للقانون، والتخلي التام عن كل أشكال الملكية وممارسة نوع من أنواع الفقر Poverty، ما يتيح خلق أرضية قانونية مشاعية ومشاركة، قائمة على الحق في الاستخدام الفعلي للأشياء، وعدم الحق في تملكها. ويعود أغامبين في الدلالة على هذه الحالة القانونية المعكوسة إلى تعاليم الفرنسيسكان وأدابها، حيث النص الأساسي للرهبانية الفرنسيسكانية هو "العيش في طاعة، في عفة، ومن دون ملكية".

اليأس والاستسلام. وما يريد أغامبين قوله، في نهاية المطاف، هو أن ثمة عالمًا آخر ممكنًا خارج النظام الرأسمالي الشامل والمعند، وأن ثمة عالمًا حرًا خارج مفاهيم الدولة والسيادة والقانون التي تشوّه شكل حياتنا وتملاً كل شيء من حولنا. ويرى المؤلف "أن ما سيأتي بعد ذلك ليس إعادة تشكيل أساس الوجود، بل مجرد مخرج" (ص 192)؛ فحيثما توجد كارثة يوجد طريق للهروب. إن شعور الإزعاج والإرباك الذي يمنحه قراءة أغامبين لعمال الفلاسفة الرسميين شرقًا وغربًا يكمن في محاولته كشف عقود طويلة من الاستعلاء الغربي الزائف وفضحها، فالمسار الذي يريد أن يحرف وجهتنا الوجودية نحوه يقع في منطقة خارج نطاق حضارة الغرب ومنجزاتها التاريخية، ويتناقض معها تناقضًا صارخًا. يمكن القول أخيرًا: إن الحلم الأغامبيني بفقدان السلطة السياسية والقانونية وخسارتها؛ من أجل منح الحياة شكلها، وإعادة الوجود إلى جذره الأنطولوجي المحايث والفوضوي على نحو مطلق، يعني ممارسة مستمرة للتفكيك والانتهاك والتهتك والاجتياز للحضارة الغربية بكل مفاهيمها العلمانية والديمقراطية والتقدمية. وهنا، يصبح من الممكن أن نرى الحياة وهي على أهبّة الولادة والتشكّل مثل فجر نهائي لا تحجبه أضواء الحضارة وأنوارها الزائفة.

References

المراجع

- Agamben, Giorgio. *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Heller–Roazen (trans.). Stanford: Stanford University Press, 1998.
- _____. *Means without End: Notes on Politics*. V. Binetti & C. Casarino (trans.). Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000.
- _____. *State of Exception*. Kevin Attell (trans.). Chicago: Chicago University Press, 2005.
- _____. *The Kingdom and the Glory: For a Theological Genealogy of Economy and Government*. Stanford: Stanford University Press, 2011.
- _____. *Opus Dei: An Archaeology of Duty*. Adam Kotsko (trans.). Stanford: Stanford University Press, 2013.
- _____. *The Use of Bodies*. Adam Kotsko (trans.). Stanford: Stanford University Press, 2016.
- _____. *Creation and Anarchy: The Work of Art and the Religion of Capitalism*. Adam Kotsko (trans.). California: Stanford University Press, 2019.
- _____. *The State of Emergency as a Paradigm of Government: Is the "State of Exception" Now the Rule?* Kevin Attell (trans.). Chicago: University of Chicago Press, 2020.
- Agamben, Giorgio & Stephanie Wakefield. "What is a Destituent Power?" *Sage Journals*. vol. 32, no. 1 (2014). at: <https://doi.org/10.1068/d3201tra>
- Deleuze, Gilles. *Pure Immanence Essays on a Life*. Anne Boyman (trans.). New York: Zone Books, 2001.